COFI:FT/XII/2010/3

A

January 2010

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة الثانية عشرة

بوينس آيرس، الأرجنتين، 26–30 أبريل/نيسان 2010

التطورات الأخيرة في تجارة الأسماك

ملخص

تستعرض هذه الوثيقة أبرز الوقائع والتطورات التي طرأت على التجارة الدولية بالأسماك ومنتجات مصايد الأسماك منذ الدورة الحادية عشرة للّجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك عام 2008. كما تتناول الوثيقة بعض القضايا الناشئة التي تُعتبر ذات أهمية بالنسبة لمختلف أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة الخاصة بالأسماك ومنتجات مصايد الأسماك المتداولة في التجارة الدولية. ويرجى من اللجنة الفرعية أن تأخذ علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة، وتقدّم المزيد من الخبرات والتوجيهات لعمل المنظمة في المستقبل في المجالات ذات الصلة بالتجارة الدولية بمنتجات مصايد الأسماك، وعلى الأخص في علاقة هذه المجالات بدخول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

K7162/A

المقدمة

1– الغرض من هذه الوثيقة هو إحاطة اللجنة الفرعية علماً بأبرز الوقائع والتطورات التي طرأت على التجارة الدولية بالأسماك ومنتجات مصايد الأسماك منذ انعقاد دورتها الحادية عشرة في يونيو/حزيران 2008. وتتضمّن الوثيقة استعراضاً موجزاً للتطورات التي حدثت في العالم في إنتاج الأسماك واستهلاكها وتجارتها وأسعارها. كما تضم ملخصاً للوضع الراهن للتجارة في السلع السمكية الرئيسية وللقضايا ذات الصلة على امتداد سلسلة القيمة. وتتناول أيضاً بعض القضايا الناشئة التي تُعتبر ذات أهمية بالنسبة لمختلف أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة الخاصة بالأسماك ومنتجات مصايد الأسماك المتداولة في التجارة الدولية، ولاسيما في علاقتها بالمنتجين والمجهّزين والمصدرين في البلدان النامية.

الإنتاج

2– أظهر الإنتاج العالمي الإجمالي للأسماك (من المصايد الطبيعية والمزارع)، بخلاف النباتات المائية، نمواً صافياً في الفترة 2006–2008، إذ زاد حجمه من 137 مليون طن في 2006 إلى 140 مليون طن في 2007. وتشير البيانات الأولية إلى زيادة جديدة في عام 2008 ليصل الإنتاج الإجمالي إلى 143 مليون طن. كما تشير تقديرات عام 2009 إلى زيادة طفيفة عن السنة السابقة. وأكدت الصين على دورها كمنتج رئيسي، إذ أفادت بأن إنتاجها بلغ 48 مليون طن في عام 2008، جاء 33 مليون طن منه من تربية الأحياء المائية[1]. وإجمالاً، يأتي 80 في المائة من إنتاج العالم من الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك من البلدان النامية.

3– وبالمقارنة بأرقام الإنتاج منذ عشر سنوات، تمثل الإمدادات الحالية زيادة تربو على 20 مليون طن. وتأتي هذه الإمدادات الإضافية كلها من الزيادة في الإنتاج من تربية الأحياء المائية. وتشير البيانات الأولية إلى أن الإنتاج وصل في عام 2008 إلى 57 مليون طن (بخلاف النباتات المائية)، أي 37 في المائة من الإنتاج الإجمالي. وتبين التقديرات لعام 2009 نمواً جديداً في إنتاج المزارع ليصل إلى 54 مليون طن. ويأتي ذلك جزئياً كاستجابة للكميات المعروضة من جانب المنتجين بعد أن بدأ الطلب في التراجع في عام 2008. ورغم ذلك فإن هناك قلقاً بالغاً من الانخفاض الحاد منذ فترة طويلة في معدلات نمو إنتاج المزارع السمكية، لا من زاوية الأمن الغذائي في المستقبل فحسب، بل ومن زاوية تكنولوجية وإدارية أيضاً. فمن الواضح أنه في كثيرٍ من البلدان، مازالت هناك تحدياتٍ كبيرة لكي يحقق قطاع تربية الأحياء المائية إمكانياته الكاملة ليصبح مستداماً من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

4– استقر إنتاج المصايد الطبيعية عند ما يقرب من 90 مليون طن، مع شيء من التفاوت من سنةٍ إلى أخرى. فالإحصاءات المبدئية لعام 2008 والتقديرات الخاصة بعام 2009 تؤكدان أن الإمدادات الإجمالية من المصايد الطبيعية

[1] في عام 2008، عدلت الصين إحصاءات الإنتاج لعام 2006 بتخفيضها بنحو 13 في المائة بناء على التعداد الزراعي الوطني الثاني فيها عام 2007. وانطوى ذلك على تعديل بتخفيض الإحصاءات العالمية بنحو 2 في المائة في إنتاج المصايد الطبيعية و8 في المائة في إنتاج تربية الأحياء المائية. وترتب على ذلك تعديل الإحصاءات السابقة في الصين عن الفترة فيما بين عامي 1997 و2006 بمعرفة المنظمة، مع موافقة السلطات الصينية على عملية المراجعة هذه. وبناء على ذلك فإن البيانات الواردة في هذا التقرير ليست قابلة للمقارنة بصورةٍ مباشرة مع البيانات الصادرة عن اللجنة الفرعية من قبل.

ستكون في حدود 90 مليون طن. ويتفق ذلك مع النمط الذي شهدناه طوال السنوات الخمسة عشرة الماضية حيث ظل المصيد الإجمالي السنوي يتأرجح بين 85 و95 مليون طن. ومع ذلك، فإن هناك شيئاً من القلق من أنه رغم أن المصيد السنوي ربما يكون قد استقر عند هذه الكمية، فإن تركيبة المصيد قد تغيرت وأصبح الصيادون يستهدفون الآن أصنافاً زهيدة القيمة لم يكونوا يصطادونها من قبل.

الاستهلاك

5– ارتفع استهلاك الفرد من الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك في العالم بصورةٍ ثابتة على مدى العقود الماضية من 11.5 كيلوغرام في المتوسط في السبعينات، إلى 12.5 كيلوغرام في الثمانينات وصولاً إلى 14.4 كيلوغرام في التسعينات. وقد استمر نمو الاستهلاك في القرن الحادي والعشرين حيث بلغ متوسطه 16.4 كيلوغرام للفرد عام 2005، وهو آخر عام تتوافر عنه ميزانيات غذائية في المنظمة. وتظهر الأرقام الأولية لعامي 2007 و2008 حدوث زيادات جديدة تصل بالاستهلاك إلى 17.1 كيلوغرام للفرد. كما تبين التقديرات الخاصة بعام 2009 استقراراً في استهلاك الفرد مع مساهمة تربية الأحياء المائية في إمدادات الأطعمة السمكية بنحو 47 في المائة من الإجمالي.

6– ويرجع جزء كبير من الارتفاع في إنتاج الأسماك في العالم إلى الصين، حيث ارتفع استهلاك الفرد من الأسماك ومنتجاتها من أقل من خمسة كيلوغرامات في السبعينات إلى 25.8 كيلوغرام في الوقت الحاضر. وعلى المستوى العالمي ككل، ومع استثناء الاستهلاك المحلي في الصين، كان متوسط استهلاك الفرد 13.5 كيلوغرام في السبعينات، ارتفع إلى 14.1 كيلوغرام في الثمانينات، ثم عاد وهبط إلى 13.4 كيلوغرام في التسعينات. وشكل المتوسط للفترة 2001–2005 زيادة جديدة وصلت إلى 14 كيلوغراماً للفرد، وهو رقم لا يزال أقل من المعدلات القصوى التي سجلت في الثمانينات. ويمكن القول أن شطراً كبيراً من الزيادة في إجمالي إنتاج الأسماك في العالم لم يحدث في الصين فحسب، بل واستهلك في الصين أيضاً. وبالنسبة لباقي العالم، فإن استهلاك الفرد ظل ثابتاً إلى حدٍ كبير، حيث تراوح حول 14 كيلوغراماً للفرد. ويجدر القول أيضاً أنه بصفة إجمالية، فإن استهلاك البلدان المتقدمة من الأسماك كان أعلى بكثير من استهلاك البلدان النامية، حيث وصل بالنسبة للمجموعة الأولى إلى 24 كيلوغراماً مقابل 14.4 كيلوغرام للمجموعة الثانية بما فيها الصين، وإلى 10.6 كيلوغرام عند استبعاد الصين. ومع ذلك، فإن متوسط الاستهلاك الآن في البلدان المتقدمة أقل مما كان عليه في الثمانينات بينما زاد استهلاك البلدان النامية سواء بالأرقام المطلقة أو الأرقام النسبية.

7– هناك تباينات إقليمية كبيرة في استهلاك الفرد من الأسماك، بل وداخل الإقليم الواحد. وكما سبق أن ذكرنا، ارتفع استهلاك الفرد في الصين إلى 25.8 كيلوغرام في عام 2005، وبلغ استهلاك الفرد في آسيا، بخلاف الصين، 13.9 كيلوغرام (وهو اتجاه إيجابي في التسعينات، وإن كان ينخفض في الوقت الحاضر)، وفي أوروبا 20.7 كيلوغرام (إيجابي)، وفي أمريكا الشمالية والوسطى 18.9 كيلوغرام (إيجابي). أما إقليما أمريكا الجنوبية، بمعدل 8.4 كيلوغرام للفرد (ينخفض) وأفريقيا بمعدل 8.3 كيلوغرام للفرد (إيجابي ولكن غير ثابت) فمستويات الاستهلاك الفردي فيهما أدنى من المتوسط. ومن المرجح أن يسفر النمو الكبير المتوقع في أعداد السكان عن مزيد من الانخفاض في الاستهلاك في أمريكا الجنوبية وأفريقيا. ولو أنه من الممكن أن يساعد النمو الكبير المحتمل في إنتاج تربية الأحياء المائية في معالجة هذا الوضع.

8- وبشكلٍ عام، فإن التوسع العمراني ونمو قنوات التوزيع الحديثة للأغذية قد زادا من إمكانيات توافر الأسماك أمام أغلب المستهلكين في العالم. وقد أسفر ذلك بالفعل في بعض الأسواق عن زيادة استهلاك الأسماك، بينما لم يتحقق ذلك في أسواقٍ أخرى. كما أنه من الواضح أن العوامل الاقتصادية والثقافية تؤثر تأثيراً قوياً على مستوى استهلاك الأسماك، وأن مسألة توفيرها ليست هي العامل الوحيد في ذلك.

التجارة

9- حدث نمو كبير في التجارة العالمية بالأسماك ومنتجات مصايد الأسماك في عامي 2006 و2007 ومعظم عام 2008. ولكن الكساد الاقتصادي أسفر عن انخفاض الاستهلاك في أغلب البلدان بانخفاض الواردات التي سجلت في جميع الأسواق تقريباً في عام 2009. فالتقديرات الخاصة بإنتاج مصايد العالم الذي دخل إلى التجارة الدولية (بما يساويه من الوزن الحي) تشير إلى أن هذا الإنتاج كان في حدود 37 في المائة في عام 2009. ورغم تراجع إنفاق المستهلكين في عامي 2008 و2009، فإن اتجاه تجارة الأسماك على المدى الطويل يظل إيجابياً، مع ارتفاع ما يدخل من إنتاج البلدان المتقدمة والنامية على السواء إلى الأسواق الدولية. وتظل التوقعات بالنسبة لعام 2010 إيجابية مع توقع حدوث نمو جديد في الصادرات، رغم أن بعض الأسواق لن تستعيد قوتها في المدى المتوسط.

10- زادت الصادرات العالمية من الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك بنسبة 8.6 في المائة في عام 2007 وبلغت قيمتها 94 مليار دولار أمريكي، وارتفعت مجدداً بنسبة 8.7 في المائة في عام 2008، ووصلت قيمتها إلى 102 مليار دولار أمريكي. وتشير التقديرات الخاصة بعام 2009 إلى تراجع في القيمة والحجم. فقد أثر ضعف الدولار الأمريكي على القرارات التجارية، وهو ما قد يؤدي بالقيم التجارية المنخفضة المحسوبة بالعملات المحلية إلى أن تظهر مرتفعة عند تحويلها إلى دولارات أمريكية. وقد أكدت البلدان النامية أهميتها الجوهرية كبلدان موردة للأسواق العالمية، حيث استأثرت بما يقرب من 50 في المائة من قيمة جميع الصادرات السمكية و60 في المائة من كمياتها (بما يساويها من الوزن الحي). أما الواردات، فأغلبها يذهب إلى البلدان المتقدمة، التي أصبحت تستأثر الآن بنحو 80 في المائة من قيمة الواردات الإجمالية التي تبلغ قيمتها 108 مليارات دولار أمريكي[2] (2008). وكانت هذه هي المرة الأولى التي تتجاوز فيها الواردات 100 مليار دولار أمريكي. أما من حيث الحجم (بما يساويه من الوزن الحالي)، فإن نصيب البلدان المتقدمة من الواردات يقل عن ذلك كثيراً، حيث يقترب من 60 في المائة، بما يعكس القيمة المرتفعة للوحدة من المنتجات التي تستوردها البلدان المتقدمة.

11- بلغت عائدات التصدير الصافية من الأسماك التي حصلت عليها البلدان النامية ما يقرب من 27 مليار دولار أمريكي في عام 2008. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، تمثل التجارة بالأسماك مصدراً هاماً من مصادر العملة الأجنبية فضلاً عن الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في الحصول على دخل وخلق فرص عمل وتحقيق الأمن الغذائي. وبالنسبة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، ارتفعت العائدات الصافية للتصدير إلى 12 مليار دولار أمريكي

[2] تختلف أرقام الواردات عن أرقام الصادرات لأن الأولى تضم تكاليف الشحن، بينما يتم الإبلاغ عن الصادرات بقيمة التسليم على ظهر السفينة (فوب).

في عام 2008، واستحوذت على 20 في المائة من إجمالي الصادرات من حيث القيمة، بانخفاضٍ طفيف عن الفترات السابقة.

12- وبوجهٍ عام، فإن الارتفاع الذي استمر لفترةٍ طويلة في قيمة وحجم التجارة في جميع السلع (عدا حجم المساحيق السمكية) يعكس العولمة المتزايدة لسلسلة القيمة الخاصة بالمصايد، حيث تقوم آسيا بعمليات الإنتاج والتجهيز (مثل الصين وتايلند وفييت نام) وأيضاً بدرجةٍ أقل أوروبا الشرقية والوسطى (مثل بولندا ودول البلطيق) وشمال أفريقيا (المغرب) وأمريكا الوسطي. ويحدث نقل عمليات التجهيز إلى الخارج على المستويين الإقليمي والعالمي، بحسب شكل المنتج وتكاليف العمالة ووقت النقل. وعموماً، تلعب الفروق في تكاليف العمالة دوراً أكبر بكثير من المسائل المتعلقة بالنقل. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الأنواع مثل السلمون والتونة والسلور والبلطي، يتم تداولها بصورةٍ متزايدة بعد تجهيزها (شرائح بدون عظم أو قطع). وفي الوقت ذاته، فإن نمو قنوات التوزيع الدولية أو العالمية من خلال تجار التجزئة الكبار قد عزز هذا التطور.

13- يمكن اعتبار ارتفاع نصيب البلدان النامية من الإنتاج الإجمالي للأسماك أيضاً ضرباً من ضروب نقل الإنتاج والتوريد إلى الخارج، على الأقل بالنسبة للجزء الموجه إلى الأسواق الدولية. وعلى مدى العقد الممتد من 1997 إلى 2007، انخفض نصيب البلدان المتقدمة من الإنتاج الإجمالي من 29 في المائة في عام 1997 إلى 20 في المائة في عام 2007. إلا أن المصيد المتزايد للبلدان النامية يعكس كذلك الزيادة الملحوظة في تربية الأحياء المائية، والتي قللت التكاليف والأسعار من خلال وفورات الحجم الكبير والتكنولوجيا المحسنة، مما أدى بالتالي إلى توسيع السوق بصورةٍ عامة. ورغم ذلك، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الصعوبات المتزايدة التي تواجه تربية الأحياء المائية من حيث المكان والمياه، سواء في البلدان النامية أو المتقدمة.

14- أصبحت الصين أكبر مصدِّر للأسماك، حيث بلغت قيمة صادراتها 10.2 مليار دولار أمريكي (2008)، إلا أن وارداتها آخذة في الزيادة أيضاً حيث بلغت 5.2 مليار دولار أمريكي (2008). وترجع الزيادة في واردات الصين في جانب منها إلى عملية النقل إلى الخارج، إذ يقوم المجهزون الصينيون باستيراد المواد الخام من سائر الأقاليم الرئيسية، بما في ذلك أمريكا الجنوبية والشمالية وأوروبا، بغرض إعادة تجهيزها وتصديرها. كما يعكس ذلك أيضاً زيادة الاستهلاك المحلي في الصين لأنواع لا تتوافر من المصادر المحلية. وكما حدث في جهات التشغيل الأخرى، فقد تأثر قطاع مصايد الأسماك في الصين هو الآخر بالكساد الاقتصادي. فقد أظهرت صادرات الصين من الأسماك في عام 2009 (الأشهر الستة الأولى) انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1 في المائة من حيث القيمة ولكنه شكل 6 في المائة من حيث الحجم. وأهم أسواق التصدير بالنسبة للصين هي اليابان (27 في المائة) والولايات المتحدة الأمريكية (19 في المائة) والاتحاد الأوروبي (16 في المائة) وجمهورية كوريا (10 في المائة. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام 2009، انخفضت واردات الصين بنسبة 4 في المائة من حيث القيمة و7 في المائة من حيث الحجم. ورغم ذلك فسوف تستمر الصين في السيطرة على إنتاج العالم في المستقبل المنظور محتفظة بموقعها كأكبر مصدِّر في العالم. أما بالنسبة لمركزها كدولة مستوردة، فالأرجح أن تتخطى الصين في القريب العاجل اسبانيا باعتبارها ثالث أكبر بلد مستورد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

15- يعد الاتحاد الأوروبي أكبر سوق منفردة لواردات الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك. وهو ما يعكس كل من الاستهلاك المحلي المتزايد وزيادة عدد الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى 27 بلداً عضواً. وبلغت واردات الاتحاد (27 عضواً) في عام 2008 نحو 45.2 مليار دولار أمريكي، محققة زيادة نسبتها 7.8 في المائة عن عام 2007، أو 42 في المائة من الواردات العالمية الإجمالية. إلا أن الإحصاءات الرسمية تشمل أيضاً التجارة فيما بين الشركاء في الاتحاد الأوروبي. فإذا استبعدنا التجارة داخل الإقليم، يكون الاتحاد الأوروبي قد استورد ما قيمته 24.6 مليار دولار أمريكي من الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك من الموردين من غير أعضائه، وهو ما يبقي الاتحاد أكبر سوق في العالم، حيث يستأثر بنحو 23 في المائة من واردات العالم. وتشير الأرقام الجزئية عن عام 2009 إلى انخفاض واردات الاتحاد الأوروبي بنسبة 7 في المائة محسوبة باليورو (– 13.7 في المائة محسوبة بالدولار الأمريكي) في الفترة من يناير/كانون الثاني – يوليو/تموز. ولكن أسواق الاتحاد الأوروبي تتفاوت تفاوتاً شديداً باختلافات كبيرة في ظروفها من بلدٍ إلى آخر. فقد كانت السوق الأسبانية ضعيفة بشكل خاص في عام 2009، بينما كانت أسواق فرنسا وإيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة أكثر مرونة. وانخفضت صادرات الاتحاد الأوروبي في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز 2009 بنسبة 8 في المائة محسوبة باليورو (– 14 في المائة محسوبة بالدولار الأمريكي).

16- الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر سوق مستوردة منفردة، حيث تعتمد على الاستيراد لتغطية 60 في المائة من استهلاكها من الأسماك. ومع نمو السكان والاتجاه الايجابي منذ فترة طويلة لاستهلاك الأغذية البحرية، بلغت قيمة الواردات 13.6 مليار دولار أمريكي في عام 2007 و15 مليار دولار أمريكي في عام 2008. وبلغت كمية الواردات من منتجات الأسماك الصالحة للأكل 2.5 مليون طن (بوزن المنتج) في عام 2007، ولكنها انخفضت قليلاً في عام 2008 إلى 2.3 مليون طن. وأكبر واردات الولايات المتحدة الأمريكية من حيث القيمة هو الأربيان، يعقبه السالمون وسرطان البحر واللوبستر والتونة. فهذه الأصناف شكلت في مجموعها 65 في المائة من قيمة الواردات في عام 2008. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الزيادة الكبيرة التي حدثت في عام 2008 في واردات أسماك البلطي (+ 3 في المائة من حيث الحجم و+ 31 في المائة من حيث القيمة) والسلور (+21 في المائة من حيث الحجم و+ 18 في المائة من حيث القيمة). غير أن واردات الأربيان حققت زيادة طفيفة في عام 2008 (5 في المائة من حيث القيمة) بينما انخفضت الواردات من سرطان البحر (4 في المائة من حيث القيمة). وفي عام 2009 لم يطرأ أي تغيير تقريباً على واردات الولايات المتحدة الأمريكية في الشهور التسعة الأولى من العام (بوزن المنتج) حيث ظلت عند 1.7 مليون طن، بينما انخفضت قيمتها بنسبة 6 في المائة.

17- وفي عام 2007، أزاحت الولايات المتحدة الأمريكية اليابان عن المرتبة الأولى بعد أن كانت عادةً أكبر سوق منفردة للأسماك المستوردة. ولكن اتجاه استهلاك الأسماك في اليابان كان سلبياً لفترةٍ طويلة، حيث فاق استهلاكها من اللحوم في عام 2006 استهلاكها من الأسماك للمرة الأولى. وتبين واردات اليابان من الأسماك في عام 2009 (الأشهر التسعة الأولى) انخفاضاً جديداً في وارداتها بقدر 1.8 مليون طن (بوزن المنتج)، بانخفاض ملموس بنسبة 17.7 في المائة عن السنة السابقة محسوبة بالعملة المحلية (– 25 في المائة محسوبة بالدولار الأمريكي)، وانخفض الحجم بنسبة 8 في المائة. وتعتمد اليابان على الواردات لتغطية نحو 56 في المائة من استهلاكها من الأطعمة السمكية. وأهم السلع المستوردة هي الأربيان والتونة ورأسيات الأرجل والسالمون.

18– بالإضافة إلى أهم ثلاثة أسواق مستوردة، تزايدت أهمية عدد من أسواق التصدير الجديدة في العالم. ومن أبرز هذه الأسواق الناشئة: الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، ومصر، والشرق الأوسط بشكلٍ عام. وقد اقترب عدد الأسواق الفردية التي لها قدر من الأهمية، أي الأسواق التي تصل قيمة وارداتها الإجمالية إلى 50 مليون دولار أمريكي على الأقل، إلى ما يقرب من 85 سوقاً. وهو ما لا يشهد على الطبيعة العالمية لتجارة الأسماك فحسب، بل يشهد على كيفية التنوع الذي أصبحت عليه التجارة. ففي آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى أصبح للتجارة الإقليمية أهميتها، رغم أن ذلك لا ينعكس بصورةٍ كافية في كثيرٍ من الأحيان في الإحصاءات الرسمية. وقد ساهم تحسين شبكات التوزيع المحلية للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك في زيادة التجارة الإقليمية، كما حدث في الإنتاج المتنامي من تربية الأحياء المائية. وينبغي ملاحظة أن الأسواق المحلية، لاسيما في آسيا وفي البرازيل أيضاً، قد أثبتت مرونتها في عامي 2008 و2009، وبالتالي كانت منافذ جيدة أمام المنتجين المحلين والإقليمين.

الأسعار

19– تتأثر أسعار الأسماك، مثلها مثل غيرها من المنتجات الأخرى، بعوامل العرض والطلب. وفي نفس الوقت، فإن الطبيعة شديدة الاختلاف لهذا القطاع بما يحتويه من مئات الأصناف التي تدخل إلى التجارة الدولية تجعل تقدير تطورات أسعاره ككل أمراً صعباً للغاية. وقد شرعت المنظمة في وضع أرقام دليلية لأسعار الأسماك من أجل إعطاء صورة أفضل لحركة الأسعار سواء النسبية أو المطلقة. ويجري وضع هذه الأرقام الدليليه بالتعاون مع جامعة ستافنجر وبياناتٍ مقدمة من المجلس النرويجي لصادرات الأغذية البحرية.

20– وقد زاد الرقم الدليلي الإجمالي لأسعار الأسماك التي وضعته المنظمة زيادةٍ ملموسة من 81.3 في أوائل عام 2002 إلى 126.4 في سبتمبر/أيلول 2008، وإن كان قد حقق زيادة كبيرة في كل سنة من سنوات تلك الفترة. وفي أعقاب سبتمبر/أيلول 2008، انخفض الرقم انخفاضاً شديداً إلى 110.3 في مارس/آذار 2009، ليستعيد قوته في سبتمبر/أيلول من نفس العام إلى 115 (سنة الأساس 2005 = 100). وبالإضافة إلى الرقم التجميعي، كانت هناك أرقام منفصلة لأهم السلع، وأرقام أخرى عن أسعار الأصناف الآتية من المصايد الطبيعية وتلك الآتية من المزارع السمكية. وجدير بالذكر أن الأرقام الدليلية تبين تطورات منفصلة تماماً لأسعار الأسماك الآتية من المصايد الطبيعية وتلك الآتية من المزارع السمكية من فترةٍ إلى أخرى. فقد زادت أسعار المجموعة الأولى بصورةٍ ملموسة في الفترة من 2002–2008 بينما أسعار المنتجات من تربية الأحياء المائية، رغم قدر من الثبات أثناء الفترة نفسها، أصبحت الآن في الحقيقة أقل مما كانت عليه منذ عشر سنوات. وربما يرتبط السبب الرئيسي في ذلك بتكاليف عوامل المدخلات والفرق في مستوى الإنتاج خلال هذه الفترة، فالمصايد الطبيعية تحتاج في أغلب الأحيان إلى كثافة في الطاقة ورأس المال، بينما استفادت مزارع تربية الأحياء المائية التجارية الكبيرة، رغم حاجتها إلى كثافة رأس المال، بدرجةٍ كبيرة من التحسينات التكنولوجية ومن وفورات الحجم الكبير. وقد زاد ذلك من غلة الإنتاج، وسمح، من التحسن الذي طرأ على اللوجستيات وشبكات التوزيع، بزيادة ملموسة في إنتاج المزارع، وإن كان بأسعار منخفضة.

تطورات سلسلة القيمة

21– كان هناك تحليل لسلسة القيمة في تقرير الدورة الحادية عشرة للجنة الفرعية، تناول القضايا الناشئة التي لها أهميتها في هذا المجال. ويواصل هذا التقرير سيره في نفس الاتجاه. فأغلب هذه القضايا مازالت موجودة على جدول الأعمال الدولي، في الوقت الذي ظهرت فيه قضايا جديدة خلال السنتين الماضيتين.

22– وتضم سلسلة القيمة العديد من أصحاب المصلحة. وهم يتأثرون بالعوامل الواردة أدناه بدرجاتٍ متفاوتة بحسب وضعهم في سلسلة القيمة، وعلاقتهم التعاقدية، والقوة النسبية للتفاوض في علاقتهم بالموردين والعملاء. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الوقت الذي تتسم فيه بعض هذه العوامل بأنها ذات طبيعة مرحلية لها تأثيرها الفوري على الأسواق، فإن البعض الآخر له طبيعة طويلة الأجل قد لا يكون تأثيرها الحقيقي سوى تأثير تقديري في هذه المرحلة.

23– تضم بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالتجارة الدولية في منتجات مصايد الأسماك في فترة السنتين الأخيرتين، والتي مابرحت تؤثر على التجارة الدولية، ما يلي[3].

- اعتماد تجار التجزئة الدوليين معايير خاصة لأغراض بيئية واجتماعية؛
- استمرار النزاعات التجارية المتعلقة بأصناف الأربيان والسالمون والسلور المستزرعة؛
- تزايد انشغال الجمهور العام وقطاع تجارة التجزئة بالإفراط في استغلال بعض الأرصدة السمكية، وعلى الأخص أرصدة التونة الزرقاء الزعانف؛
- انتشار القلق في البلدان المصدرة بشأن تأثير شروط المتابعة الجديدة في عام 2010 على الصادرات المشروعة في الأسواق الرئيسية منعاً للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- اعتماد مؤتمر المنظمة لاتفاقية تدابير دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ وردعه والقضاء عليه؛
- كثرة العلامات الإيكولوجية واعتماد تجار التجزئة الرئيسيين لها؛
- تربية الأحياء المائية العضوية ووضع معايير جديدة في الأسواق الرئيسية؛
- إصدار الشهادات الخاصة بتربية الأحياء المائية بوجهٍ عام؛
- المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، بما فيها التركيز على الدعم المقدم لمصايد الأسماك؛
- إلغاء التأجير الاقتصادي في قطاع المصايد بسبب القدرة الزائدة أساساً؛
- تغير المناخ، وانبعاثات الكربون، وسباقات الأغذية، والتأثير على قطاع المصايد؛
- أسعار الطاقة وأثرها على مصايد الأسماك؛
- ارتفاع أسعار السلع بوجهٍ عام وأثره على المنتجين والمستهلكين على السواء؛
- تأثير الزيادة في الواردات من المنتجات المستزرعة على قطاع المصايد المحلية، وخاصة من جانب السلوريات؛

[3] بالنسبة للدخول إلى الأسواق وعلاقته بالجودة والسلامة، المرجو الرجوع إلى الوثيقة COFI:FT/XII/2010/5.

- دور قطاع المصايد الصغيرة في إنتاج الأسماك وتجارتها في المستقبل؛
- الأسعار وتوزيع هوامش الربح والمزايا على طول سلسلة القيمة في مصايد الأسماك؛
- ضرورة أن تكون هناك تنافسية مع المنتجات الغذائية الأخرى؛
- المخاطر والمنافع المتوقعة من استهلاك الأسماك.

24- هناك اهتمام خاص بدور صغار المنتجين، سواء في المصايد الطبيعية أو في المزارع السمكية. فتشرذم الإنتاج والعدد الهائل من المشتغلين في المستوى الأول للإنتاج، أضعف دائماً موقف المنتجين في المفاوضات التجارية. ومع ذلك، ففي الآونة الأخيرة، أصبح تشرذم الهياكل وعدم تنظيمها نقطة ضعف في مجالات الجودة والسلامة اللذين يتطلبان هياكل رسمية لا غنى عنها بالنسبة للشروط الجديدة مثل متابعة المنتج. ونتيجة لذلك، قام بعض صغار المنتجين في عددٍ من البلدان، وعلى الأخص في آسيا، بتكوين مجموعاتٍ لهم. وهو ما سمح لهم بالدخول في دائرة الاقتصاد الرسمي، وسلسلة القيمة بصفتهم هذه. وبالإضافة إلى ذلك، سهلت هذه المسألة نقل المعارف والخبرات، وبالتالي تحسين غلة الإنتاج والنتائج الاقتصادية.

25- ولاشك أن القواعد الجديدة في الأسواق الرئيسية فيما يتعلق بمتابعة المنتج منعاً للصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ سوف تضع – في المرحلة الأولى من التنفيذ على الأقل – عبئاً جديداً على الكثير من مصايد الأسماك في البلدان النامية، سواءٌ كانت مصايد صغيرة أو كبيرة. فاعتباراً من أول يناير/كانون الثاني 2010، سوف يشترط قانون الاتحاد الأوروبي رقم 2008/1005 أن تكون واردات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من صيد الأسماك الطليقة ومنتجات مصايد الأسماك القادمة من بلدان أخرى، مصحوبة بشهادة مصيد معتمدة من السلطة المختصة عن إدارة المصايد في دولة العلم التي تتبعها السفينة التي قامت بالصيد. وتخشى الكثير من البلدان المصدرة من تأثير ذلك على صادراتها المشروعة، وعلى الأخص عندما تكون هناك نقاط ضعف مؤسسية، أو يكون هناك نقص في البيانات يحول دون الإدارة المناسبة لمصايدها بالدرجة المطلوبة.

26- إن تشتت منتجي مصايد الأسماك ما برح يعيق قدرتهم على الاستجابة الاستباقية للقضايا والتحديات الناشئة التي تأتي من جماعات المستهلكين، وتجار التجزئة، والمجتمع المدني من خلال المنظمات غير الحكومية، أو المبادرات التنظيمية التي تطرحها الحكومات. وبشكلٍ خاص، فإن قطاع الصيد كان يبدو في بعض الأحيان محجماً عن المشاركة في حوارٍ استباقي مع المجتمع المدني والمستهلكين حول الدور المشروع للمصايد الحديثة ومستقبل هذا الدور. ولاشك أن الدور الإيجابي في أي حوار يضم المنتجين، والحكومات، والمجتمع العلمي والمدني، سوف يسمح لهذه الصناعة بمعالجة مسألة الاستدامة من منظور اقتصادي واجتماعي، بدلاً من إرغامها على الاستجابة للضغوط الخارجية على العوامل البيئية وحدها.

27- ومع مرور الوقت، كان المنتجون في البلدان المتقدمة يرون هوامش ربحهم تتراجع بسبب ارتفاع تكاليف العمالة والمنافسة القوية من المنتجين الأكفاء في البلدان النامية، وتلك التي تمر بمرحلة تحول. ونتيجة لذلك، أصبحت المادة الخام ترسل في أغلب الأحيان إلى البلدان التي تقوم بعمليات التجهيز بتكاليف منخفضة. ففي أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية، يجري تجهيز المنتجات المجمدة في آسيا غالباً. أما بالنسبة للمنتجات المدخنة والمنقوعة في سوائل في أوروبا،

والتي تتسم بأهمية تاريخ الصلاحية ووقت النقل، فهي تجهز بصورةٍ متزايدة في أوروبا الوسطى والشرقية. واستطاع القائمون بعمليات التجهيز، عن طريق تكنولوجيا التجهيز المحسنة، أن يحققوا خلطة من المنتجات من المادة الخام تعطي غلة وفيرة وربحية كبيرة. أما منتجو المنتجات التقليدية، وعلى الأخص الأسماك المعلبة، فقد فقدوا حصتهم في الأسواق لمصلحة موردي المنتجات الطازجة والمجمدة، نتيجة للتغييرات التي حدثت في أسواق المستهلكين منذ فترة طويلة. ولذا انخفضت أسعار الأسماك المعلبة في أغلب الأسواق.

28– هناك مسألة يدور حولها جدل على نطاقٍ واسع، على الأخص بين المنتجين، وهي دور قطاع التجزئة داخل قناة التوزيع. فالمقولة الشائعة هي أن قطاع التجزئةً يأخذ نصيباً كبيراً من القيمة الآتية من الأسماك ومنتجاتها. وتشير الدراسات العديدة إلى أن نصيب هذا القطاع كبير بالفعل، ومع ذلك فإن أغلب هذه الدراسات لا يشمل التكاليف أو اعتبارات هامش الربح الصافي، ولا يدرس مستوى التنافس الشديد على مستوى التجزئة الذي يقلل عادة من أي ربح غير طبيعي. فالواقع أن التقارير الخاصة بهذه الصناعة في كلٍ من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى أن سلاسل التجزئة تحصل على أرباح صافية من منتجات الأسماكً أقل مما تحصل عليه من المنتجات الأخرى. والأمر بحاجة إلى مزيدٍ من الدراسات لمعرفة المزيد عن هذه العلاقة، بما في ذلك دراسات عن الكيفية التي يمكن بها لقنوات التوزيع القصيرة بين المنتج والمستهلك أن تحسن من الكفاءة وتزيد من الفوائد، وعلى الأخص بالنسبة للمنتِج الأول.

29– ينشغل المستهلكون على نحوٍ متزايد بقضايا الاستدامة، لاسيما الإفراط في الصيد والاحترار العالمي. كما تتزايد التساؤلات بشأن نقل المواد الغذائية جواً. وتمثل الصحة والرفاه عنصرين آخرين يؤثران على قرارات المستهلكين، وهو ما يفسر جزئياً تنامي قطاع الأغذية العضوية. وفي قطاع مصايد الأسماك، واجه الإنتاج العضوي عقبات بسبب عدم وجود معايير على مستوى الأسواق في الأسواق الرئيسية. وبإمكان القواعد الجديدة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أن تقلل من تكاليف إصدار الشهادات، وبالتالي توسيع الأسواق أمام المنتجات العضوية من الأغذية البحرية. ويظل العرض نقطة ضعف نظراً لمحدودية الأصناف والمنتجات المتوافرة في الوقت الحاضر. ورغم ذلك، تظل معايير الشراء الرئيسية لدى المستهلكين هي السعر وسلامة الأغذية وتظل الفائدة المعروفة لاستهلاك الأسماك على قواتها في أذهان أغلب المستهلكين.

السلع الرئيسية

30– لازال الأربيان أكبر سلعة منفردة من حيث القيمة، حيث يستأثر بنسبة 15 في المائة من القيمة الإجمالية لمنتجات مصايد الأسماك المتداولة في التجارة الدولية (2008). وبالرغم من تنامي أحجام التصدير، فإن نصيب الأربيان ظل يتناقص، مع أسعار متوسطة مقترنة باتجاهٍ هابط منذ فترةٍ طويلة. ويتم صيد الأربيان في البلدان النامية أساساً، ويدخل أكثر من نصف إنتاجه (57 في المائة تقريباً) فى التجارة الدولية. ويعتبر من أكثر السلع تعرضاً للتغيرات الاقتصادية حيث تستهلك حصة كبيرة منه خارج البيوت. وكان عام 2008 عاماً صعباً بالنسبة للأربيان، وإن كانت أرقام عام 2009 (الأشهر الستة الأولى) تشير إلى أن الأسواق أصبحت مستقرة الآن حيث احتفظ حجم الواردات الكلية إلى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بنفس مستواه الذي كان عليه في عام 2008، وإن كان أقل مما كان عليه في عامي 2006 و2007.

31– استمر حجم إنتاج الأربيان المستزرع قوياً في عامي 2007 و2008، ليصل إلى 3.8 مليون طن تقريباً. وظلت إمدادات الأربيان من المصايد الطبيعية مستقرة إلى حدٍ ما حول 3.6 مليون طن في نفس الفترة. وفي عام 2009، استجابت الإمدادات إلى الأسواق الضعيفة بأن خفضت من إنتاج المزارع بدرجةٍ ما.

32– زادت حصة السالمون والتروت في التجارة العالمية زيادة كبيرة في العقود الماضية بنسبة 12 في المائة. ويرجع ذلك بشكلٍ أساسي إلى استزراع السالمون والتروت في شمال أوروبا وفي أمريكا الشمالية والجنوبية، وهو ما زاد من حصة إنتاج الأسماك من المزارع إلى 70 في المائة تقريباً. واستقرت الأسعار إلى حدٍ ما في عامي 2008 و2009، رغم تراجع الإمدادات من شيلي. فمازالت هذه الصناعة تعاني في شيلي من مشكلات الإنتاج المرتبطة بأسماك السالمون في المحيط الأطلسي، حيث انخفض الإنتاج من 000 360 طن في عام 2008 إلى ما يتراوح بين 000 60 – 000 70 طن متوقعة في عام 2010. ولكن هناك إشارات إيجابية من شيلي، ليس أقلها التعليمات الجديدة بشأن استزراع السالمون، وما يجري الآن من تطوير لقاحات، وإعادة رسملة هذه الصناعة. فلاشك أن ذلك سيفضي إلى ظهور صناعة أشد قوة وأكثر استدامة للسالمون في شيلي، رغم أن هذا الانتعاش لن يظهر في الأسواق العالمية قبل عام 2011 أو 2012 في أحسن الظروف.

33– حدث اندهاش وقلق لأن مشكلة بهذا الحجم تتصاعد بهذه السرعة يمكن أن تقع في بيئة متطورة كبيئة شيلي. فقد أظهرت هذه المشكلة الحاجة العامة إلى مؤسسات ولوائح قوية، وإلى ممارسات مستدامة في مجال تربية الأحياء المائية، تضم عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية كشرط أساسي لتنمية تربية الأحياء المائية. وهو نهجٌ يقوم على نظام إيكولوجي يراعي القدرة الاستيعابية، والمرونة الايكولوجية والاجتماعية.

34– تجري التجارة في أسماك القاع على نطاقٍ واسع، حيث تمثل 11 في المائة تقريباً من قيمة صادرات الأسماك في العالم. وكانت إمدادات أسماك القاع طيبة بشكلٍ عام في عام 2009، مع اتجاه الأسعار نحو الهبوط. والأرجح أن يستمر ذلك في عام 2010، مع توقع حدوث زيادة جديدة في المصيد من Alaska Pollack، وهو الصنف الرئيسي من أسماك القاع وفي أسماك القد. وكان تأثير الأسعار المنخفضة للأسماك ملموساً بشكلٍ خاص في أنشطة تربية الأحياء المائية، حيث تسبب في إغلاق العديد من المزارع، وإن كانت مشكلات الإنتاج قد أضرت بالقطاع.

35– تزايد التفاعل في الأسواق بين أسماك القاع من المصايد الطبيعية والأصناف المستزرعة، لاسيما السلوريات والبلطي. فقد كان المعروض من هذه الأصناف وفيراً في عام 2009 في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى زيادةٍ جديدة فيها في عام 2010. فالبلطي يصدر أساساً إلى الولايات المتحدة الأمريكية بينما تتجه صادرات السلور الفيتنامي الآن إلى ما وراء الأسواق الرئيسية التقليدية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) لتصل إلى الاتحاد الروسي وأوكرانيا ومصر والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية.

36– وبالإضافة إلى أسماك البلطي والسلور، بدأت أصناف مستزرعة جديدة مثل أسماك Cobia وmeager تدخل إلى أسواق الأسماك الطازجة في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا. ولكن هذين الصنفين مازالا غير معروفين إلى حدٍ ما، ويحتاجان إلى شيء من الدعم في التسويق والترويج لكي يدخلا إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية.

37- زاد إنتاج أسماك seabass وseabream من البحر المتوسط زيادةٍ كبيرة في عام 2008 ليصل هذا الإنتاج إلى ما يقرب من 000 300 طن في مجموعه. وكانت النتيجة أن انخفضت أسعارهما بصورةٍ ملموسة، وعلى الأخص بالنسبة للصنف الأخير. كما كانت ظروف الأسواق صعبة، وعلى الأخص في اسبانيا، والنتيجة أنه من المنتظر أن ينخفض الإنتاج الإجمالي في عامي 2009 و2010 عما كان عليه في السنوات السابقة.

38- كانت حصة التونة من الصادرات الإجمالية للأسماك عام 2008 هي 8 في المائة، تناقصت إلى حدٍ ما خلال السنوات العشر الأخيرة. وقد أدت التقلبات الكبيرة في مستويات المصيد إلى عدم استقرار الأسواق، علاوة على تضرر مشغلي الأساطيل ومصانع التعليب من ارتفاع أسعار النفط في عام 2008. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعمال القرصنة التي حدثت في المحيط الهندي حدت من عمليات أسطول التونة وزادت أيضاً من تكاليف هذه العمليات. كما أن اليابان، وهي أكبر سوق للتونة المستوردة، قللت من مشترياتها منذ سنوات، وإن كان النصف الأول من عام 2009 قد شهد ارتفاعا طفيفاً في وارداتها. ولا تزال التعريفات الجمركية على استيراد التونة قضية هامة بالنسبة للمستوردين والمصدرين على حدٍ سواء، بما في ذلك تأثير الفرص التفضيلية لدخول بعض المنتجات من بلدان معينة، وخاصةٍ بالنسبة للمنتجات المجهزة.

39- من المنتظر أن يشهد عام 2010 تحدياتٍ جديدة أمام هذه الصناعة، مع بدء تنفيذ عدة لوائح جديدة في الأسواق الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتمال إدراج التونة الزرقاء الزعانف من المحيط الأطلسي والبحر المتوسط في المرفق الأول باتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض سوف يكون له تأثير ملموس على هذه الصناعة، وعلى الأخص بالنسبة لليابان التي تستوعب ما يقرب من 80 في المائة من الإنتاج العالمي من التونة الزرقاء الزعانف.

40- كانت حصة رأسيات الأرجل في التجارة العالمية بالأسماك 4 في المائة في عام 2008. وتعد تايلند أكبر مصدر للحبار والسيبيا، وتأتي بعدها اسبانيا والمغرب والصين وفييت نام. والمغرب هو المصدر الرئيسي للإخطبوط تعقبه اسبانيا. وتعد اسبانيا وإيطاليا واليابان أكبر مستوردي هذه السلعة التي تزايد المصيد منها في السنوات القليلة الماضية ليصل إلى 4.4 مليون طن تقريباً بالرغم من التباينات الكبيرة التي قد تطرأ على التركيبة بين الأنواع الثلاثة الرئيسية وعلى الأسعار من عامٍ لآخر.

41- ظل إنتاج المساحيق السمكية ثابتاً بصورةٍ ملحوظة على مدى العقود الأخيرة عند 6 ملايين طن تقريباً، حيث يتراوح المعدل السنوي بين 5 و7 ملايين طن، حسب كمية المصيد في أمريكا الجنوبية، وعلى الأخص ما يتعلق بظاهرة النينو ومدى قوتها. ولكن الاتجاه العام بالنسبة لأهم خمسة مصدرين هو اتجاه سلبي أساساً، مع انخفاض حجم الصادرات. وتظل الصين هي السوق الرئيسية، حيث تستأثر بنحو 30 في المائة من الواردات الإجمالية من مساحيق الأسماك. ومازالت أسعار المساحيق السمكية تتأثر بأسواق مساحيق فول الصويا.

42- تتبع أسعار زيوت الأسماك عادة أسعار الوقود عن كثب، ولذا وصلت إلى ذروتها في عام 2008. وتلعب تربية الأحياء المائية دوراً أكبر بالنسبة لزيوت الأسماك من دورها بالنسبة للمساحيق السمكية، إذ يستهلك هذا القطاع ما

يناهز 85 في المائة من الإنتاج. كما تحظى السلامونيات بأكثر من 55 في المائة من حصة هذا القطاع. والإنتاج السنوي مستقر نسبياً عند معدل مليون طن تقريباً. وقد أصبح منتجو المساحيق السمكية وزيوت الأسماك يستخدمون طرقاً متقدمة لإنتاج منتجات خاصة، مثل تلك التي تستخدم في صناعة الأعلاف التي يعتمد عليها قطاع تربية الأحياء المائية.

الأسماك في المعونة الغذائية

43- هبط استخدام الأسماك في المعونة الغذائية إلى مستويات يمكن تجاهلها، حيث قامت البلدان المانحة تقليدياً مثل كندا واليابان والنرويج، بتقليص معوناتها العينية بشكل حاد أو بتقليلها تدريجياً. وفي عام 2007، قام برنامج الأغذية العالمي بشراء نحو 5900 طن مقارنة بنحو 000 20 طن قبلها بعشر سنوات. وفي عام 2008 زادت المشتريات إلى 100 12 طن، قامت بيرو وإكوادور بتمويل أغلبها للتوزيع المحلي. وأصبحت الأسماك المعلبة هي المنتج السمكي الوحيد الذي يقدم الآن كمعونة غذائية.

أنشطة منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمنتجات مصايد الأسماك

44- جرت المفاوضات الخاصة بجدول أعمال الدوحة للتنمية في منظمة التجارة العالمية في عام 2001، طوال عامي 2008 – 2009. ولا يزال الموضوعان الرئيسيان بالنسبة لقطاع مصايد الأسماك هما: (1) الإعانات لمصايد الأسماك الذي جرت مناقشته في "مجموعة التفاوض بشأن القواعد" (2) الدخول إلى الأسواق الذي نوقش فيه "مجموعة التفاوض بشأن الدخول إلى الأسواق غير الزراعية".

45- كان رئيس مجموعة التفاوض بشأن القواعد قد قدم مشروع النص بشأن دعم مصايد الأسماك للمرة الأولى في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، وهو المشروع الذي قامت عليه مناقشات أعضاء منظمة التجارة الدولية في عام 2008. وفي عام 2009، جرى التفاوض بشأن دعم مصايد الأسماك على أساس خريطة طريق مفاهيمية وزعها رئيس المجموعة في ديسمبر/تشرين الأول 2008. وكان النص المقترح من جانب الرئيس في عام 2007 يحظر قائمة من أشكال الدعم المعينة، منها استثناءات عامة واستثناءات للبلدان النامية. ونص المشروع على أن الاستفادة من هذه الاستثناءات – سواء بالنسبة للبلدان المتقدمة أو النامية – سوف تكون مشروطة بخضوع مصايد الأسماك إلى نظام مناسب للإدارة. ويحتوي هذا الاقتراح على عدة إشارات إلى دور محتمل للاستعراضات الجماعية بمعرفة المنظمة. وتطرح خريطة الطريق التي قدمها الرئيس بعض الأسئلة حول هذه الموضوعات نفسها.

46- وفيما يتعلق بالدخول إلى الأسواق، قدم رئيس المجموعة في عام 2008 أربعة نصوص جديدة عن طرائق الدخول إلى الأسواق. ورغم عدم التوصل إلى توافق تام في الآراء، فقد تلاقت وجهات النظر بشأن عدة مسائل، مثل استخدام ما يسمى بالصيغة السويسرية في تخفيض التعريفة الجمركية في المستقبل بمعامل مختلف للأعضاء من الدول المتقدمة والنامية. كما تحتوي النصوص على "بند لمكافحة التركيز" لتلافي استبعاد قطاعات بأكملها من التخفيضات. وهناك أيضا أحكام خاصة للبلدان المنضمة حديثا وأخرى للبلدان النامية. أما أقل البلدان نمواً، وعددها 32 بلداً، فسوف تعفى من تخفيض التعريفة الجمركية.

47– وتظل الأسماك ومنتجات المصايد جزءاً من المبادرات القطاعية التي سوف تسفر عن تخفيضات طوعية أكبر لسلع غير زراعية معينة.

48– بعد انضمام الصين في عام 2001 وفييت نام في عام 2007، أصبحت جميع البلدان الرئيسية المنتجة للأسماك أو المستوردة والمصدرة لها، أعضاء في منظمة التجارة العالمية، باستثناء الاتحاد الروسي. ويتمتع الاتحاد الروسي بوضع المراقب في منظمة التجارة العالمية، ووصل إلى منتصف الطريق في مفاوضاته للانضمام إلى المنظمة، ومازالت عضويته الكاملة معلقة. وتعد عضوية المنظمة شرطاً مسبقاً لإمكانية اللجوء إلى آلية تسوية المنازعات التابعة لها. والبلدان اللذان انضما إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2008 هما الرأس الأخضر وأوكرانيا.

49– ومن بين الاتفاقيات التجارية التي تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة لتجارة الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك الاتفاقية التي تم التفاوض بشأنها على المستوى الإقليمي بين الأقاليم الستة[4] لأفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وبين الاتحاد الأوروبي، بغرض التوصل إلى اتفاقيات شراكة اقتصادية. ولم يتم التوصل إلا إلى اتفاقية واحدة بين الاتحاد الأوروبي وإقليم الكاريبي بشأن اتفاقية إقليمية للشراكة الاقتصادية في نهاية عام 2007، وهو الموعد النهائي الذي حددته منظمة التجارة الدولية للتنازل عن الأفضليات المقررة في اتفاقية كوتونو.

50– وفي الأقاليم الأخرى التي يجري التفاوض معها، تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقيات مؤقتة تتعلق أساساً بالتجارة في السلع بين الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان الإفرادية من المجموعات الأفريقية والكاريبية ومجموعة المحيط الهادي والمجموعات الفرعية لهذه البلدان، بغرض مواصلة المفاوضات نحو إبرام اتفاقيات إقليمية كاملة للشراكة الاقتصادية. وقد دخلت الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها الآن إلى مرحلة التصديق عليها من جانب البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية في مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وإلى أن يحدث ذلك، وقبل الانتهاء من عمليات التصديق، يجري تطبيق اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بصورةٍ مؤقتة.

51– وفي أول يناير/كانون الثاني 2010، دخلت اتفاقية التجارة الحرة الجديدة بين الصين وعشرة بلدان من رابطة أمم جنوب شرق آسيا حيز التنفيذ. ومن حيث القيمة الاقتصادية، فإن هذه الاتفاقية تحتل المرتبة الثالثة بين أضخم الاتفاقيات الإقليمية الموجودة حالياً، بعد اتفاقية الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (النافتا). والمتوقع أن تؤدي الاتفاقية الجديدة إلى زيادة ملموسة في التجارة الإقليمية بالأسماك ومنتجاتها.

52– علاقة التعاون الممتازة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية مازالت مستمرة، مع اتفاق الطرفين على توفير الخبرات الفنية عند الطلب.

53– هناك تعاون جيد بين اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض وبين المنظمة منذ التوقيع على مذكرة التفاهم بين المنظمتين في عام 2006. وكان من بين أوجه هذا التعاون قيام المنظمة بعقد اجتماع لمجموعة

[4] غرب أفريقيا، ووسط أفريقيا، وشرق أفريقيا وجنوبها، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والبحر الكاريبي، والمحيط الهادي.

مخصصة من الخبراء الاستشاريين في عام 2007 لتقوم بتقييم المقترحات المقدمة إلى مؤتمر الأطراف الرابع عشر للاتفاقية.

54- وتَواصل التعاون الرائع بين المنظمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي طوال فترة السنتين، ليسفر عن تنظيم عدة أنشطة مشتركة.

الإجراءات المقترح أن تتخذها اللجنة الفرعية

55- اللجنة الفرعية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة، والإسهام بمزيدٍ من الخبرات فيها. والمطلوب إعطاء توجيهات لعمل المنظمة في المستقبل في مجال التجارة الدولية في المنتجات السمكية، وعلى الأخص فيما يتعلق بما يلي:

- تمكين البلدان النامية بشكلٍ عام والمصايد الصغيرة بشكلٍ خاص من المشاركة بصورةٍ أكثر فعالية في هذه التجارة؛
- دور المنظمة في بناء قدرات البلدان النامية فيما يتعلق بالتجارة، بما في ذلك الاحتياجات إلى المساعدات التقنية والمالية والموارد المحتملة لهذه المساعدة من أجل الوفاء بشروط ومعايير ضمان الجودة وإمكانية متابعة المنتج، وكذلك قدرة هذه البلدان على المشاركة بصورةٍ فعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛
- الحوار بين المنظمة وأصحاب المصلحة من خلال سلسلة القيمة؛
- التعاون بين المنظمة ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بقضايا مصايد الأسماك وكذلك التعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة.